الدليل الإرشادي لتعبئة نموذج قياس المحتوى المحلي على مستوى المنشأة (خط الأساس)

1- مقدمة

1-1 تهدف المملكة في إطار رؤية 2030 إلى زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي وتعظيم الفائدة من المشتريات الحكومية من خلال:

- زيادة **القيمة الفعلية المساهَم بها** في اقتصاد المملكة في مجالات العمالة وتصنيع السلع وتوفير الخدمات؛
- زيادة حجم الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، مع زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة؛
- **تدريب السعوديين** وتطوير وتنمية خبراتهم ومهاراتهم بما يتيح لهم التدرج الوظيفي إلى مناصب وظيفية أعلى؛
- زيادة الاستثمار في **الأصول الرأسمالية الإنتاجية** بالمملكة وزيادة القدرات المحلية للأصول الإنتاجية الثابتة؛
- تطوير قدرات وأنشطة **البحث والتطوير** في المملكة؛
- تطوير **مؤسسات التدريب والتعليم** في المملكة؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنشآت السعودية على المستوى الدولي والمساهمة في تحسين صادراتها؛
- زيادة **فرص التوظيف** للمواطنين السعوديين في المناصب العليا بالإضافة إلى زيادة فرص توظيف المرأة السعودية والشباب؛

1-2 لا يوجد في هذه الوثيقة أو نموذج قياس المحتوى المحلي ما يتعارض أو يعفي المقاول من أي **التزام نظامي** مقرر بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية؛

2- تعليمات عامة

2-1 من خلال هذا النموذج، يقدم المتعاقد لمحة عامة عن مستويات الأداء الكمية للمحتوى المحلي خلال السنة المالية السابقة، وعلى المتعاقد اتباع التوجيهات العامة الواردة أدناه أثناء تعبئة نموذج قياس المحتوى المحلي.

2-2 يجب أن تكون جميع المبالغ المالية الواردة في نموذج قياس المحتوى المحلي بالريال السعودي.و يجب أن تتوافق المبالغ مع قوائم نهاية السنة المالية المدققة لدى المتعاقد.

2-3 يجب أن تكون الإيرادات والتكاليف الواردة في نموذج قياس المحتوى المحلي متسقة مع الإيرادات والتكاليف التي يقدمها المتعاقد وفق معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة لا تسجل بنداً كإيراد أو تكاليف في قائمة الدخل، فلا يمكن إضافته في نموذج قياس المحتوى المحلي؛

2-4 لا يجوز حساب المبالغ الواردة في الأقسام من 3 إلى 5 بشكل مكرر. على سبيل المثال، إذا كانت تكاليف تقديم خدمات تدريب محلية موضحة في القسم 4 فلا يجوز حسابها مرة أخرى في القسم 5 في مؤشر تدريب وتطوير السعوديين.

2-5 المتعاقد مطالب بإدخال البيانات في الحقول باللون الأبيض داخل النموذج، أما الحقول المظللة باللون الأخضر الفاتح فهي عبارة عن معادلات تعتمد على البيانات المدخلة في حقول أخرى في النموذج.

3- نموذج قياس المحتوى المحلي

3-1 القسم 1: معلومات المنشأة

3-1-1 يحتوي هذا القسم على معلومات عامة عن المنشأة وأنواع السلع والخدمات التي تقدمها.

3-1-2 يقوم المتعاقد بتقديم المعلومات الخاصة بالعقد بما في ذلك قيمته (في *القسم 1.1*) بالإضافة إلى اسم المنشأة وعنوانها (*القسم 1.2*) والشخص المسؤول عن إدارة التواصل فيها من أجل استكمال نموذج قياس المحتوى المحلي (*القسم 1.3*). كما يلتزم المتعاقد بتقديم تاريخ نهاية السنة المالية لديه ورقم السجل التجاري ، وفي حالة عدم توفر ذلك، فعلى المتعاقد إدخال "N/A " للإشارة إلى أنه ليس له وجود في المملكة العربية السعودية.

3-1-3 يقوم المتعاقد بتقديم بيان موجز عن السلع والخدمات التي يقدمها (*القسم 1.4*) بحيث يكون مقتصرًا على عدة جمل قليلة شاملة وواضحة.

3-1-4 على المتعاقد أن يوضح بشكل عام ما حققه من إنجاز لدعم المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي وذلك في (*القسم 1.5*).

3-2 القسم 2: تقييم نسبة المحتوى المحلي

3-2-1 سوف يتم استكمال (*القسم 2.1*) تلقائيًا بناءً على ما تم إدخاله من بيانات في باقي الأقسام وفقا للسنة المالية السابقة.

3-2-2 تشير نتيجة المحتوى المحلي المحتسبة في (*القسم 2.1*) إلى حصة إنفاق المتعاقد للسنة المالية السابقة والتي تساهم في المحتوى المحلي.

3-3 القسم 3: القوى العاملة

3-3-1 يتعين على المتعاقد في هذا القسم تقديم معلومات بشأن أجور الموظفين.

3-3-2 يتعين على المتعاقد استكمال (*القسم 3.1*) ببيانات أجور السعوديين والوافدين العاملين لديه أثناء السنة المالية السابقة. وتشمل تكاليف الأجور المرتبات والأجور والعلاوات والعمولات والعمل الإضافي والمزايا (مثل بدلات النقل والمواصلات والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي وما إلى ذلك). وينبغي استبعاد التكاليف الخاصة بالمتدربين والمدربين وتطوير الموردين وأنشطة البحث والتطوير من هذا القسم وإدراجها في أحد (القسمين 4 أو 5).

3-3-3 ينبغي أن يشتمل هذا القسم على موظفي المتعاقد فقط، واستبعاد موظفي المقاولين/ المقاولين من الباطن (الذين ينبغي تضمينهم في (*القسم 4*) على أنهم (مزودوا خدمات).

3-3-4 تُعتبر أجور العمالة السعودية بنسبة 100% محتوى محلي بينما يتم احتساب 37% من أجور العمالة الوافدة كمحتوى محلي.

3-4 القسم 4: السلع والخدمات (المشتريات)

3-4-1 في هذا القسم، يتم تضمين النفقات على السلع والخدمات خلال السنة المالية السابقة، بما في ذلك الموردون المحليون في المملكة وخارجها. ويجب أن يدرج المتعاقد إجمالي المشتريات المنفذة على مستوى المنشأة ككل والمتعلقة بأنشطة التشغيل (تكلفة السلع المباعة وتكلفة المبيعات وتكلفة الخدمات) والنفقات العامة. وفيما يلي أمثلة على أنواع المصروفات المُدرجة في هذا القسم والمُستثناة منه:

المُدرجة	المُستثناة
• المواد والتوريدات • النقل/ الشحن • الخدمات المهنية • خدمات التموين • إيجار المعدات • العمالة المؤقتة • المقاولون/ الاستشاريون • النفقات العامة مثل المرافق والتأمين والتمويل والأمن • وغير ذلك	• ضرائب الدخل والزكاة والغرامات والرسوم الحكومية • تكاليف العمليات المتبادلة بين منشآت المجموعة الواحدة • النفقات المرتبطة بجدول الرواتب والمزايا للسعوديين والوافدين (تُدرج في *القسم 3*) • النفقات المرتبطة بتدريب السعوديين (تدرج في القسم 5) • النفقات المرتبطة بتطوير الموردين (تدرج في القسم 5) • التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير (تُدرج في *القسم 5*) • الإهلاك (يُدرج في *القسم 5*) • النفقات الرأسمالية

3-4-2 يلخص (القسم 4.1) إجمالي النفقات لدى المتعاقد على السلع والخدمات في السنة المالية السابقة بالإضافة إلى القيمة الفعلية العائدة على المملكة العربية السعودية من الإنفاق على السلع والخدمات.

3-4-3 في (القسم 4.2) يقوم المتعاقد بإدراج أكبر 50 مورد لديه على أن لا يتجاوز ذلك 70% من إنفاقه على السلع والخدمات. وفي حال تم الوصول إلى 70% من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات دون الوصول إلى عدد 50 مورد، فإنه يجوز الاكتفاء بما تم التوصل إليه.

3-4-4 في القسم (4.2) ينبغي على المتعاقد إدخال نسبة المحتوى المحلي لكل مورد يتم ذكره في الجدول وذلك في العمود "نسبة المحتوى المحلي للمورد"، بناءً على التالي:

3.4.4.1 النسبة الخاصة بالمورد إذا كان لديه نسبة معتمدة من قبل وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص

3.4.4.2 إذا لم يكن لدى المورد نسبة محددة خاصة به ومعتمدة من قبل وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص، فإنه يتم الرجوع إلى الملحق أ في النموذج وتحديد أي من القطاعات ينتمي إليها المورد، ومن ثم يتم وضع نسبة المحتوى المحلي الخاصة بذلك القطاع في العمود "نسبة المحتوى المحلي للمورد"

3-4-5 في (القسم 4.2) في نهاية الجدول، ينبغي على المتعاقد إدخال القيمة المتبقية والتي تم إنفاقها على السلع والخدمات، بحيث يتم احتسابها كالتالي:

إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات - إجمالي ما تم إنفاقه على أكبر 50 مورد (أو 70% من قيمة الإنفاق على السلع والخدمات)

3-4-6 المنتجات المصنعة في الدول الخليجية يتم التعامل معها كمنتجات سعودية تحت مسمى "منتجات وطنية" ويتم إعطائها نسبة المحتوى المحلي حسب القطاع الذي تنتمي إليه هذه المنتجات (انظر الملحق أ في نموذج خطة المحتوى المحلي).

3-5 القسم 5: تطوير القدرات

3-5-1 يذكر المتعاقد في هذا القسم تكاليف تطوير القدرات المحلية للسنة المالية السابقة في المجالات التالية: (أ) تدريب السعوديين وتطويرهم؛ (ب) تطوير الموردين الموجودين داخل المملكة؛ (ج) البحث والتطوير المحلي.

3-5-2 يجب على المتعاقد استكمال (*القسم 5.1*) بذكر النفقات خلال السنة المالية السابقة والمتعلقة بالتدريب والتطوير، سواءً في الموقع أو خارجه، للسعوديين الموظفين من قبل المتعاقد مباشرة.

3-5-3 يتعين على المتعاقد استكمال *(القسم 5.2)* بذكر النفقات خلال السنة المالية السابقة على الموردين المحليين لزيادة قدراتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة لديهم وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق وغير ذلك من المبادرات التمكينية للمنشآت المحلية.

3-5-4 يتعين على المتعاقد استكمال *(القسم 5.3)* بذكر النفقات خلال اللسنة المالية السابقة على المبادرات التي تستهدف أنشطة البحث والتطوير التي تتم في المملكة العربية السعودية.

3-5-5 من *(القسم 5.1)* إلى *(القسم 5.3)*، يتعين على المتعاقد عدم إعادة احتساب ما تم إدخاله في الأقسام الأخرى من النموذج

3-6 القسم 6: إهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة العربية السعودية

3-6-1 يتم احتساب جزء من قيمة إهلاك الأصول المنتجة في المملكة على أنه محتوى محلي في حال أنه تم شراء هذه الأصول من داخل المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع نوع الأصل

3-6-2 في القسم 6.1 يتم إدخال قيمة إهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة العربية السعودية المتوقع خلال السنة المالية السابقة وذلك بناء على المنهجية التي يتم اتباعها عند احتساب إهلاك الأصول في القوائم المالية

3-6-3 في القسم 6.2 يتم تفصيل الإهلاك بناءً على نوع الأصول المنتجة مع مراعات التالي:

3.6.3.1 يتم إدراج قيمة إهلاك الأصول المنتجة التي تم شراؤها من داخل المملكة فقط، أما الأصول التي تم شراؤها من خارج المملكة فلا يتم إدخالها في هذا القسم

3.6.3.2 بالإمكان افتراض "المباني" و"تحسينات الأراضي"على أنها أصول تم شراؤها من داخل المملكة

3.6.3.3 يتم استكمال تعبئة القسم 6.2 من خلال إدخال القيمة لإهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة في السنة المالية السابقة حسب نوع الأصل.

3.6.3.4 في حال أن نوع الأصل الإنتاجي لم يكن موجود في القائمة، فإنه يتوجب على المتنافس إدخال قيمة الإهلاك في الخانة "أخرى".

3.6.3.5 في حال أنه تم اختيار نوع من الأصول المنتجة تحت القسم "أخرى"، فإنه يتوجب على المتنافس، تقدير نسبة المحتوى المحلي لهذا القسم، مع الاحتفاظ بالأسباب والمبررات الداعمة لوضع هذه النسبة.

3-6-4 سيتم احتساب المحتوى المحلي من قيمة اهلاك الأصول المنتجة بشكل تلقائي

ملحق- التعريفات والمصطلحات

تعريفات مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمحتوى المحلي

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من العمالة (بالريال السعودي): قيمة إجمالي أجور القوى العاملة للسنة المالية السابقة للموظفين السعوديين (100%) والوافدين (37%) ضمن القوى العاملة للشركة. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من السلع والخدمات (بالريال السعودي): هي القيمة المرتبطة بالمكونات السعودية في السلع والخدمات التي قامت الشركة بشراؤها في السنة المالية السابقة من جميع الموردين لعملياتها المنفذة داخل المملكة. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج

تدريب السعوديين وتطويرهم (بالريال السعودي): هو إجمالي النفقات في السنة المالية السابقة من أجل تدريب السعوديين ضمن القوى العاملة لدى المتعاقد ، بما في ذلك التدريب في موقع العمل وخارجه، فعلى سبيل المثال من الممكن تضمين التدريب التعريفي للموظفين وتدريب البيئة والصحة والسلامة/ إدارة الصحة والسلامة بالإضافة إلى التدريب على المهارات التقنية والمهنية والتدريب الداخلي والتدريب المهني والمنح الدراسية، ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج.

الإنفاق على تطوير الموردين (بالريال السعودي): هو إنفاق المتعاقد خال االسنة المالية السابقة على الموردين المحليين لزيادة قدراتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة لديهم وتمكينهم للوصول إلى الأسواق وغير ذلك من المبادرات التمكينية للمنشآت المحلية

الإنفاق على البحث والتطوير المحلي (بالريال السعودي): هو الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير التي تجرى في المملكة العربية السعودية للسنة المالية السابقة. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج.

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من الإهلاك: هي إهلاك الأصول الإنتاجية داخل المملكة العربية السعودية خلال السنة المالية السابقة (مثال على الأصول: مصنع، ملكية عقارية، معدات).

المصطلحات

المصطلحات العامة

يُقصد **بالمحتوى المحلي** إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية على العناصر السعودية سواءً العمالة والسلع والخدمات والأصول والتقنية.

يقصد **بالعقد** وثيقة التعاقد أو اتفاقية الخدمة أو أمر الشراء أو أية اتفاقيات تعاقدية أخرى لغرض شراء السلع أو الخدمات التي صدرت من أجلها كراسة الشروط والمواصفات.

القوى العاملة

القوى العاملة لدى المتعاقد تعني القوى العاملة الداخلية فقط، التي تتألف من الموظفين والمتعاقدين الداخليين.

سعودي تعني أي شخص يحمل الجنسية السعودية أو من يعامل نظامياً معاملة السعودي.

وافد تعني أي فرد لا يحمل الجنسية السعودية.

تطوير القدرات

يقصد **بالتدريب في الموقع** تدريب العاملين، الذي يجري في أحد مواقع المشاريع أو المرافق التابعة للمتعاقد.

يقصد **بالتدريب خارج الموقع** تدريب العاملين، الذي لا يجرى في أحد مواقع المشاريع ولا المرافق التابعة للمتعاقد.